

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2023

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Algeria: An Econometric Study for the Period 1990–2023

د. سهلي رقية

¹ جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت (الجزائر)، sehli.roqiya@univ-tissemsilt.dz

(<https://orcid.org/0009-0001-9218-9183>)

تاريخ القبول: 2025/09/17

تاريخ الإستلام: 2025/06/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبين أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2023 ، حيث سلطنا الضوء على متغيرات الدراسة، بالنظر لكونهما عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية ، لما تتمتع به من قدرة كبيرة على التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والكمي عن طريق نماذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة (ARDL) باعتبار معدل النمو متغير تابع والإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي كمتغيرين مفسرين في الاجلين القصير والطويل، فكانت اهم نتيجة تم التوصل اليها هي وجود علاقة تكامل مشترك ما بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : نفقات التشغيل، نفقات التجهيز، النمو الاقتصادي، ARDL، الإنفاق الحكومي.

Abstract:

The purpose of this study is to demonstrate how government expenditures affected economic growth in Algeria, expansion between 1990 and 2023. It clarifies the study's variables, which are regarded as essential elements of economic policy because of their strong influence over a range of economic indicators. Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, the study takes a quantitative and descriptive-analytical approach, with GDP and government spending serving as both short- and long-term explanatory factors and the growth rate as the dependent variable. The most significant outcome attained was There is a co-integrating relationship between public spending and economic growth.

Keywords: Government spending, ARDL, economic growth, operating, capital expenditures.

١. مقدمة

لقت معدلات النمو الاقتصادي إهتماما كبيرا من قبل الباحثين والاقتصاديين خاصة وانه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون الوصول لمعدل نمو اقتصادي مناسب ومعتبر، لذلك أصبح العامل الرئيسي والأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس تقدم ورقي الامم ، ومن أهم السياسات المؤثرة فيه السياسة المالية، باعتبارها تفعل النشاط الاقتصادي لاحتلالها منزلة عالية ضمن السياسات الاقتصادية فهي ضرورة حتمية لمعالجة تلك الاختلالات، خاصة من خلال أداة الانفاق الحكومي التي تستطيع ان تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي يبتغيها الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص رفع تلك المعدلات ، ولم يقتصر تطبيقها على بلد بعينه، بل امتد ليشمل البلدان كافة على اختلاف درجات تطورها الاقتصادي

والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو قامت باستخدام أداة للسياسة المالية المتمثلة في الانفاق الحكومي بعد عدة إصلاحات وبرامج اقتصادية وخطط إنمائية منذ تسعينات القرن الماضي في سبيل تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستدامة ومتواصلة وإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية .

إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2023 ؟

فرضيات الدراسة:

- من أجل معالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية بدئ بصياغة مجموعة من الفرضيات أهمها:
- ✓ يساهم الانفاق الحكومي في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة خلال الأجل القصير، من خلال رفع مستوى الانفاق القومي.
- ✓ توجد علاقة موجبة تربط النمو الاقتصادي بالتغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي.
- ✓ توجد علاقة موجبة بين الانفاق الحكومي الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تدفع الزيادة في الانفاق الحكومي الى تحقيق معدلات نمو مقبولة في الأجل الطويل

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته، خاصة وان الجزائر من الدول النفطية النامية ، الساعية الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة نوعا ما ، ويعد تبني سياسة مالية فعالة أداة محورية لبلوغ هذا الهدف ، لاسيما في ظل توفر الجزائر على موارد مالية معتبرة في الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما يمنحها قدرة اكبر على التأثير في الوضع الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا الى بيان مدى تأثير الانفاق الحكومي على وتيرة النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2023 ، مع التركيز على الجوانب النظرية المرتبطة بهذين المفهومين، وكذا تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات النمو كما وردت في الادبيات النظرية والتطبيقية.

المنهج المتبع:

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه واختبار صحة الفرضيات إستخدما المنهج الوصفي التحليلي في المفاهيم النظرية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة التي تربط بينهما، بينما تم الاستعانة بالمنهج الكمي القياسي، من خلال منهجية حديثة تتمثل في نماذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة (ARDL)، وهي تقنية مناسبة للدراسة التطبيقية التي تربط بين المتغيرين.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تمثلت في الفترة من 1990 الى غاية 2023 .

الحدود المكانية: بينما هذه الأخيرة فقد تم دراسة الاقتصاد الجزائري الوطني .

الدراسات السابقة:

1. دراسة عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للمالية العامة المجلد 12، العدد 2 سنة 2022 بعنوان: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)، بحيث تناولت إشكالية: ما أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2021؟، وكان الهدف منها قياس أثر الانفاق الحكومي على رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1997 الى 2021، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن : هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالإضافة الى وجود علاقة طردية بين كل من راس المال والنمو الاقتصادي .

2. دراسة أ. العياطي جهيدة، د.بن عزة محمد، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث مارس 2018 بعنوان: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ترابط أم إنفصال في الإقتصاد الجزائري (مقارنة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر) ، متناولة إشكالية : ما مدى تأثير سياسة الانفاق العام في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟ ، حيث هدفت إلى تبين اهم الاثار التي تحدثها النفقة العامة في النمو الاقتصادي، وخلصت الى نتيجة مفادها ان النفقات العمومية الاجمالية تؤثر بمعدلات معتبرة على النمو الاقتصادي، والنفقات التسييرية تؤثر بنسبة أكبر مقارنة مع النفقات الاستثمارية.

3. دراسة د. بحري محمد الغناي، مقال منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثالث 2015 ، بعنوان: أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995 – 2009) ، وكمنت مشكلة الدراسة في البحث عن تأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1995 الى غاية 2009، وكان يهدف من خلالها الى معرفة دور الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى ان الناتج المحلي الليبي تضاعف اكثر من 6 مرات، وهذا ما يؤكد الأثر الإيجابي للإنفاق العام على معدلات النمو.

4. دراسة هيفاء غانية ، أطروحة دكتوراه معنونة ب الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: اختبار قانون فاغنر في الجزائر خلال الفترة من 1980-2017 ، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2019-2020 حيث هدفت الدراسة الى التحقق من صحة قانون فاجنر في الاقتصاد الجزائري باستعمال البيانات السنوية لفترة الدراسة، وحاولت الإجابة على إشكالية هل يمكن دعم قانون فاجنر في الجزائر لفترة (1980-2017)؟، وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وكذا وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر، وتأثير النمو تجاه الانفاق كان أشد في الاقتصاد الجزائري، وتم تأكيد كل من قانون فاجنر والنظرية الكثرية في الاقتصاد الوطني.

أولاً: الانفاق الحكومي

يعد من أهم الأدوات الرئيسية للسياسة المالية خاصة، والسياسة الاقتصادية عامة، حيث يستخدم لتوجيه الموارد وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

1. تعريف النفقة العامة

يعرف الانفاق الحكومي على انه:

- "الاموال التي تقوم بإنفاقها جهة عامة، اشخاص القانون العام، والذي قد يكون الدولة او إحدى المؤسسات العامة و الهيئات ذات الشخصية المعنوية المستقلة" (خصاونة، 2014).
 - "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لصالح شخص معنوي عام بغية اشباع حاجة عامة" (حسين، 2001).
 - "مبلغ من الاموال يخرج من خزانة الدولة بعن طريق هيئاتها المختلفة (المؤسسات التربوية، الإدارة، والصحية، مختلف الوزارات والهيئات.....الخ) لتلبية حاجيات عامة". (CHEHRIT، 1999)
 - "المدفوعات من قبل الحكومة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها وهي بذلك تمثل تدخل إيجابي ومباشر" (حسين م، 2015)
 - "مبلغ من الاموال يخرج من خزانة الدولة بعن طريق هيئاتها المختلفة (المؤسسات التربوية، الإدارة، والصحية، مختلف الوزارات والهيئات.....الخ) لتلبية حاجيات عامة" (CHEHRIT، 1999)
- وانطلاقاً مما سبق نستنتج التعريف الشامل للنفقة العامة على انها "تلك الإجراءات او العمليات التي يتم من خلالها صرف وتوزيع مبلغ مالي من قبل هيئة عامة لسد حاجيات عامة"، ولها ثلاثة اركان أساسية:
- مبلغ نقدي - وتصدر من الدولة او احد تنظيماتها - وغرضها تحقيق النفع العام

2. تقسيمات الانفاق الحكومي:

يمكن تقسيمه الى عدة فروع، وذلك حسب جملة من المعايير والتي يمكن إجمالها في معيارين رئيسين هما:

1.2. حسب المعيار العلمي (النظري): وحسب هذا الأخير تقسم كالتالي (غانية، 2019-2020):

1.1.2. النفقات حسب الهيئة المكلفة بصرفها: فنجد:

النفقات المركزية التي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها مثلاً نفقات الأمن والدفاع.....الخ. والنفقات المحلية التي تخص مدينة معينة مثل تعبيد الطرقات ومد شبكة الكهرباء والماء.....الخ.

2.1.2. النفقات حسب تكرارها الدوري: وتنقسم إلى نوعين :

النفقات العادية وهي التي تتكرر بصفة منتظمة ودورية في الميزانية السنوية للدولة مثل رواتب الموظفين لدى القطاع العام، والنفقات غير العادية وهي التي لا تتجدد وتكرر في الميزانية السنوية للدولة ولكنها تحدث خلال فترات غير منتظمة ومتباعدة مثل نفقات الكوارث الطبيعية والحروب الخ.

3.1.2. النفقات بحسب أثارها الاقتصادية : وتنقسم بحسب علاقاتها بالثروة القومية وهي كالتالي:

النفقات الرأسمالية: وهي المخصصة للحصول على المعدات الرأسمالية والمشاريع الإنتاجية والمصانع وبناء السدود والمدارس والمستشفيات، ويسهم هذا النوع في خلق رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج القومي، والنفقات الجارية: وهي

اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة كالرواتب والأجور وهذا النوع لا يساهم في تكوين رأس المال فهي نفقات إستهلاكية أو تشغيلية.

4.1.2. النفقات حسب طبيعتها (من حيث المقابل): وتنقسم الى :

النفقات الحقيقية: والتي تتم بمقابل، أي ان الدول تقوم بها مقابل الحصول على سلع وخدمات او رؤوس أموال إنتاجية. وهذا النوع يؤدي الى زيادة في الدخل الوطني بشكل مباشر، والنفقات التحويلية: والتي تنفقها الدول دون الحصول على مقابل، ومن ثم لا يقابلها الحصول على السلع والخدمات، فهي بذلك بمثابة تحويل للموارد بواسطة الدولة، من بعض الفئات ذات الدخل الكبيرة الى أخرى ذات دخل محدودة.

5.1.2. النفقات حسب أغراضها : تقسم حسب الأهداف والمجالات التي تسعى لتحقيقها مثلا نجد :

النفقات الإدارية: المخصصة لتمكين الجهاز الإداري من الاستمرار في تقديم خدماته، والنفقات الاقتصادية: ذات الأهداف الاقتصادية مثل انشاء المشاريع ذات الطابع الاقتصادي.....الخ، بالإضافة الى النفقات المالية: التي تتضمن أقساط وفوائد الديون العامة، وكذا النفقات الاجتماعية: والمخصصة لتقديم نفقات ذات طابع اجتماعي مثل الصحة والتعليم، دون ان ننسى النفقات العسكرية: وتتضمن نفقات الدفاع والامن واقتناء الأسلحة وكذا بناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك .

2.2. **حسب المعيار الوضعي (العلمي):** والذي يرتبط بالمفاهيم الحديثة للمالية العامة، وحسب هذا التقسيم أصبحت أداة لتنفيذ سياسات الدولة المختلفة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخ.

3. تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

أخذ المشرع الجزائري بالتقسيم الإقتصادي، فاعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال، فتم تقسيمها إلى نفقات رأسمالية وجارية، كما إعتد في نفس الوقت على التقسيم الإداري، وحسب قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7-7-1984 المتعلق بقوانين المالية في المادة 23 قسمت النفقات إلى (عمارية، 2017-2018) :

1.3. **نفقات التجهيز :** وهي التي ينتج عنها تكوين رأس مال عيني وفق المخططات الإنمائية، وتقسم وتوزع بين القطاعات بناء على الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية، حيث قسمت بموجب المادة 35 من القانون السالف الذكر الى ثلاث أبواب وكانت كالتالي :

إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، باقي النفقات المكونة لرأسمال عمومي.

2.3. **نفقات التشغيل :** وتمثل الإعتمادات المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل على حدى، بناء على قانون المالية للسنة المعنية، فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها، بعدها تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع تلك الاعتمادات، وتجمع في أربعة أبواب كالتالي:

أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العامة، وسائل المصالح، التدخلات العمومية

ثانيا: علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر

تعد عناصر السياسة المالية خاصة الانفاق العمومي من أبرز الآليات التي تعتمد عليها الحكومات للتأثير في النمو الاقتصادي،

1. الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعتبر أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية، لما له من دور جوهري في تحسين المستويات المعيشية، وكذا تحقيق التنمية المستدامة.

1.1. تعريف النمو الاقتصادي : يعرف على انه:

- " القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه المقدرة تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي، المؤسساتي وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها" حسب Kuznets"Simon " (أحمد، 2017-2018)
- "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصه به معدل الدخل الفردي والدخل الكلي مقسوما على عدد السكان " (عطية، 2003).
- "ظاهرة كمية وهو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة " (عماد، 2013)
- "رفع مستويات الدخل وهذا ما يطلق عليه النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة حسب "ماديسون" Madison " " (الدين، 2008-2009).
- "مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو الحجم" حسب Perroux " (بدرابي، 2014-2015).

ومن ثم نستنتج أنه " ظاهرة اقتصادية كمية ناتجة عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات المرغوب فيها خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بحيث يجب أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان".

2.1. أنواعه: ويمكن تفصيلها في هذه الاشكال (دليلة، 2023):

1.2.1. النمو التلقائي: يتمتع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، وذلك نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية.

2.2.1. النمو العابر: هو النمو الذي لا يملك الاستمرارية، ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها

3.2.1. النمو المخطط: هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين، وكذلك واقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير، من أجل المساهمة في عملية التخطيط في جميع المستويات.

3.1. قياسه: حاول الاقتصاديين عبر الزمن الوصول إلى المؤشر الأمثل لقياس النمو الاقتصادي، كما بحث العديد من الدراسات عن الوسيلة التي تمكنها من قياسه، حيث حاولوا في كل مرة إدخال تحسينات وإضافات على المؤشرات السائدة، والتي من أشهرها ما يلي (زعيتري، 2019-2020):

1.3.1. متوسط نصيب الفرد من الدخل: حيث يشير هذا الأخير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في بلد ما، فإذا زاد الدخل الوطني للبلد بمعدل أو وتيرة أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يدل على وجود النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، الا انه يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، حيث انه في هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، على الرغم من

وجود زيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ويحسب في هذه الحالة عن طريق قسمة الدخل الوطني على عدد سكان البلد، وذلك إما على أساس أسعار سنة الأساس أو أسعار السنة الحالية (نقدي).

2.3.1. الناتج المحلي الإجمالي GDP : يعتبر من بين المؤشرات الأكثر استعمالا واستخداما لقياس النمو الاقتصادي للدول، فحسب الاقتصادي " Simon Kuznets"، يمكن استخدام هذا المعيار الذي ينتجه سكان بلد ما، بأسعار ثابتة لقياس النمو الاقتصادي، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الإجمالية والكلية للسلع والخدمات النهائية، التي ينتجها سكان البلد خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة واحدة.

2. العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

نجد أن هناك مدرستين أساسيتين تدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة، إلا أنهما تتعكسان في آرائهما حول جدلية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وكان الاختلاف يدور حول إتجاه العلاقة ويمكن تلخيص الفرضيتين في (زهرة، 2022) :

1.2. قانون فاجنر: حسب هذا القانون كلما حقق المجتمع معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، سوف يقابله اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بمعدلات أكبر من تلك الزيادة الخاصة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، وبعبارة بديلة فإن معدل الزيادة في النفقة العامة، تكون أكبر من معدل الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الوطني، حيث يفترض فاجنر "وجود علاقة دالية بين نمو الإنفاق العام والنمو الاقتصادي"، مع أنه لم يعبر عنه بصيغة حازمة أو بمنهجية علمية واضحة، إلا أنه يشير إلى أن الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام، تحدث سببا لارتفاع نصيب الفرد من الناتج ما ينجر عنه زيادة الإنفاق، وهنا نستنتج أن الإنفاق الحكومي حسب هذا القانون يعد متغيراً داخليا ودالة في النمو الاقتصادي.

2.2. النظرية الكينزية : بينما اعتبر الكلاسيك النمو الاقتصادي يتم بطريقة آلية، دون الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لاعتمادهم على أن التوازن يتحقق دائما عند التشغيل الكامل، إلا أن أزمة الكساد العالمي العظيم أثبتت فشل التلقائية، والتي على إثرها ظهرت نظرية "جون مينارد كينز"، وتعطي أهمية للسياسة المالية وخاصة أداة الإنفاق الحكومي من أجل زيادة الطلب الفعال، كشرط جوهري لتحقيق معدلات نمو مثلى في الأجل الطويلة، من خلال آلية المضاعف الذي يعتمد على الميزة الخاصة للنفقة العامة، حيث يعامل الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي يوضح أثر الإنفاق الحكومي على الزيادة في الدخل الوطني، الأمر الذي جعل التوجه الكينزي يفترض أن العلاقة السببية تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الدخل الوطني، عبر مقدرته على خلق مداخيل جديدة فردية، ومن ثم رفع القدرة الشرائية.

وبالتالي فإن العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة يمكن أن تمر بمرحلتين (الحفيظ، 2023):

- المرحلة الأولى: يتأثر النمو الاقتصادي بالسلب لو كان حجم الإنفاق الحكومي صغيراً، بسبب نقص رصيد السلع العامة.
- المرحلة الثانية: يمكن أن تحدث آثار عكسية على النمو الاقتصادي إذا أخذ حجم الإنفاق الحكومي في التزايد، لأنه يتطلب إما: الاقتراض من الجمهور، أو زيادة الضرائب، أو طبع النقود، ومن ثم تكون العلاقة بينهما تأخذ شكل حرف U لمقلوبة، والذي يوضح أن تأثير الإنفاق الحكومي سوف يكون بالسلب على النمو الاقتصادي بعد عتبة معينة (حسب بعض التقديرات إذا كانت الزيادة تقل عن 33 في المئة فإن العلاقة ستكون طردية، والعكس بالعكس صحيح).

ثالثاً: دراسة قياسية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2023.

في سبيل دراسة العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بالاستعانة بأحد أهم أساليب الاقتصاد القياسي والمتمثل في: نماذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة (ARDL)، وهذا بالإعتماد على جملة من البيانات السنوية للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1990 إلى 2023.

1. توصيف النموذج الخاص بالدراسة

يعتبر توصيف نموذج الدراسة أهم مرحلة خلال اجراء دراسات قياسية، وعليه فقد سعينا من خلال هذا الجزء إلى بناء نموذج يربط بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1.1. النموذج المقترح للدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة إلى استخدام نموذج خطي نربط من خلاله بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل نفقات التسيير والتجهيز بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أنها متغيرات مستقلة، وهذا بعد التقليل من الإنكسارات الموجودة في بيانات السلسلة بإستعمال اللوغاريتم النيبيري وفقاً للنموذج الموالي:

$$L_PIB = f(LG_DE, LG_DF, LFCF_CON)$$

حيث يصبح النموذج وفق منهج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة من الشكل:

$$\begin{aligned} \Delta L_PIB = & \theta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_1 \Delta L_PIB_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_2 \Delta LG_DE_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_3 \Delta LG_DF_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \theta_4 \Delta LFCF_CON_{t-i} + \delta_1 L_PIB_{t-1} + \delta_2 LG_DE_{t-1} \\ & + \delta_3 LG_DF_{t-1} + \delta_4 LFCF_CON_{t-1} + \mu_t \end{aligned}$$

حيث أن:

LPIB : اللوغاريتم النيبيري للناتج المحلي الإجمالي؛ **LG_DE** : اللوغاريتم النيبيري لنفقات التجهيز؛

LG_DF : اللوغاريتم النيبيري لنفقات التسيير؛ **q** : عدد فترات التأخير للمتغيرات المستقلة

θ₀ : قيمة ثابتة؛ **LFCF_CON** : اللوغاريتم النيبيري لإجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

θ_i : معاملات المتغيرات في الاجل القصير؛ **δ_i** : معاملات المتغيرات في الأجل الطويل؛

μ_t : قيمة تعبر عن الخطأ العشوائي؛ **p** : عدد فترات التأخير للمتغير التابع .

2.1. بيانات الدراسة

في هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من البيانات السنوية للمتغيرات المدرجة في الدراسة والخاصة بالاقتصاد الجزائري، للفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2023، والتي حصلنا على جزء منها (بيانات الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت) من قاعدة بيانات البنك الدولي عبر موقعه الإلكتروني، والبيانات المتبقية من خلال منشورات كل من الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

2. الدراسة القياسية

بعد توصيف النموذج الذي اقترحنه للدراسة وذلك بالرجوع الى العديد من الدراسات الميدانية حول الموضوع، ففي هذه المرحلة سنقوم بإجراء الدراسة القياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر للنمو الاقتصادي وكل من الإنفاق الحكومي بشقيه المتعلقين بالتسيير والتجهيز إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

1.2. دراسة استقراره السلاسل الزمنية

تعتبر مرحلة بدراسة استقرار السلاسل الزمنية مرحلة أساسية ومهمة للقيام بأي دراسة قياسية، ومن هذا الباب فقد إعتدنا في دراستنا لذلك على اختبارين وهما اختبار ديكي فولير الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP).

الجدول 1: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

LFCF_CON	LG_DF	LG_DE	L_PIB	في المستوى Facteur 2	
0.5117	-2.3731	-3.4077	-4.0861	قيمة الاختبار t	مع الثابت
0.9846	0.1568	0.0178	0.0033	قيمة الاحتمال	
غير مستقر	غير مستقر	**	***	مستوى المعنوية	
-2.9639	-2.0343	-4.4266	-2.8787	قيمة الاختبار t	مع الثابت والمتجه
0.1570	0.5617	0.0067	0.1819	قيمة الاحتمال	
غير مستقر	غير مستقر	***	غير مستقر	مستوى المعنوية	
2.4062	2.3206	4.2210	5.6839	قيمة الاختبار t	بدون ثابت وبدون متجه
0.9949	0.9939	1.0000	1.0000	قيمة الاحتمال	
غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	مستوى المعنوية	
D(LFCF_CON)	D(LG_DF)	D(LG_DE)	D(L_PIB)	عند الفرق الأول	
-3.2138	-4.8068	-4.7220	-4.8023	قيمة الاختبار t	مع الثابت
0.0287	0.0005	0.0006	0.0005	قيمة الاحتمال	
**	***	***	***	مستوى المعنوية	
-3.9014	-5.1233	-4.8046	-5.7832	قيمة الاختبار t	مع الثابت والمتجه
0.0237	0.0012	0.0027	0.0002	قيمة الاحتمال	
**	***	***	***	مستوى المعنوية	
-2.9790	-4.0504	-3.5730	-3.1811	قيمة الاختبار t	بدون ثابت وبدون متجه
0.0041	0.0002	0.0008	0.0024	قيمة الاحتمال	
***	***	***	***	مستوى المعنوية	
I(1)	I(1)	I(0)	I(0)	النتيجة	

(*) معنوي عند مستوى معنوية 10%؛ (**) معنوي عند مستوى معنوية 5%؛ (***) معنوي عند مستوى معنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

تشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه إلى أنه وحسب اختبار ديكي فولر الموسع، فإن بعض المتغيرات الدراسة كانت مستقرة في المستور وبعضها الآخر كان غير مستقر، إلا انها كلها استقرت عند أخذ الفروق الأولى لها.

الجدول 2: اختبار فيليبس بيرون (PP)

LFCF_CON	LG_DF	LG_DE	L_PIB	في المستوى	
0.1517	-2.3626	-3.1948	-10.6596	قيمة الاختبار t	مع الثابت
0.9650	0.1597	0.0293	0.0000	قيمة الاحتمال	
غير مستقر	غير مستقر	**	***	مستوى المعنوية	
-2.8571	-2.1615	-4.2822	-3.6035	قيمة الاختبار t	مع الثابت والمتجه
0.1886	0.4942	0.0095	0.0449	قيمة الاحتمال	
غير مستقر	غير مستقر	***	**	مستوى المعنوية	
2.3737	1.9570	3.3113	4.3557	قيمة الاختبار t	بدون ثابت وبدون متجه
0.9946	0.9861	0.9995	1.0000	قيمة الاحتمال	
غير مستقر	غير مستقر	n0	غير مستقر	مستوى المعنوية	
D(LFCF_CON)	D(LG_DF)	D(LG_DE)	D(L_PIB)	عند الفرق الأول	
-3.9648	-4.7941	-4.7220	-4.8354	قيمة الاختبار t	مع الثابت
0.0046	0.0005	0.0006	0.0005	قيمة الاحتمال	
***	***	***	***	مستوى المعنوية	
-3.8248	-5.1314	-4.7997	-10.1073	قيمة الاختبار t	مع الثابت والمتجه
0.0281	0.0012	0.0028	0.0000	قيمة الاحتمال	
**	***	***	***	مستوى المعنوية	
-2.8402	-4.0611	-3.5725	-3.1637	قيمة الاختبار t	بدون ثابت وبدون متجه
0.0060	0.0002	0.0008	0.0025	قيمة الاحتمال	
***	***	***	***	مستوى المعنوية	
I(1)	I(1)	I(0)	I(0)	النتيجة	

(*) معنوي عند مستوى معنوية 10%؛ (**) معنوي عند مستوى معنوية 5%؛ (***) معنوي عند مستوى معنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

نتائج اختبار فيليبس بيرون المبنية في الجدول أعلاه تظهر هي الأخرى أن متغيرات الدراسة انقسمت بين المستقرة في المستور وغير المستقر، غير أنه بعد أخذ فروقها الأولى كلها صارت ساكنة.

و عليه وحسب نتائج الإختبارين السابقين يتضح أن متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة (0) أو (1) وهو ما يعنبر شرطاً إلزامياً لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL).

2.2. تقدير نموذج

خلال هذا القسم سنقوم بتقدير النموذج المقدر وفقاً لمنهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة، ومن ثم إختبار سلامته.

1.2.2. تحديد رتبة النموذج

عند انتهاج نماذج الانحدار الذاتي ذي الفترات المبطأة (ARDL)، فإنه لابد وكخطوة أولى من تحديد فترات الإبطاء المثلى، حيث جاءت نتائج الاختبارات المتعلقة بذلك كما يلي:

الجدول 3: درجة التأخير (الإبطاء) المثلى

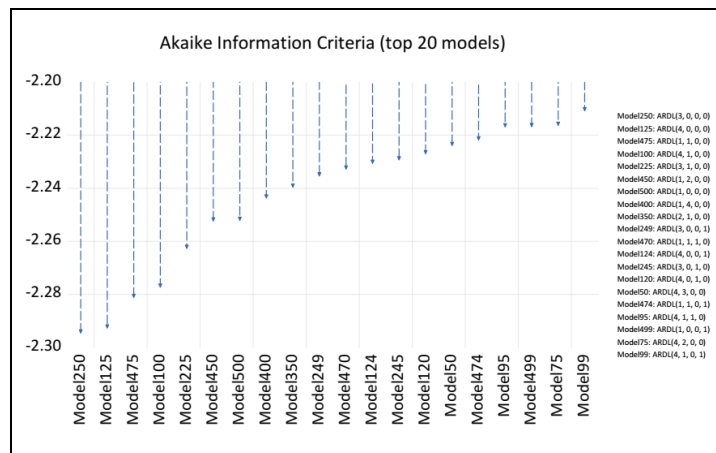
الاختبارات				
HQ	SC	AIC	FPE	LR
-0.294507	-0.167448	-0.354275	8.25e-06	NA
-7.588022	-6.952727*	-7.886859	4.47e-09	214.9813
-7.045188	-5.901657	-7.583094	6.45e-09	16.02094
-6.691900	-5.040134	-7.468876	8.57e-09	16.19162
-7.710820*	-5.550817	-8.726865*	3.50e-09*	30.22052*
درجة التأخير العظمى حسب كل اختبار				
04	01	04	04	04

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة الإبطاء العظمى حسب معايير (LR)، (FPE)، (AIC) و (HQ) حددت ب 04 فترات إبطاء بينما معيار (SC) فقد حددها ب (02) فترتي إبطاء ك أقصى حد.

2.2.2. تقدير النموذج ARDL الأمثل

الشكل 1: نتائج اختبار درجة التأخير العظمى حسب لمعيار (AIC)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

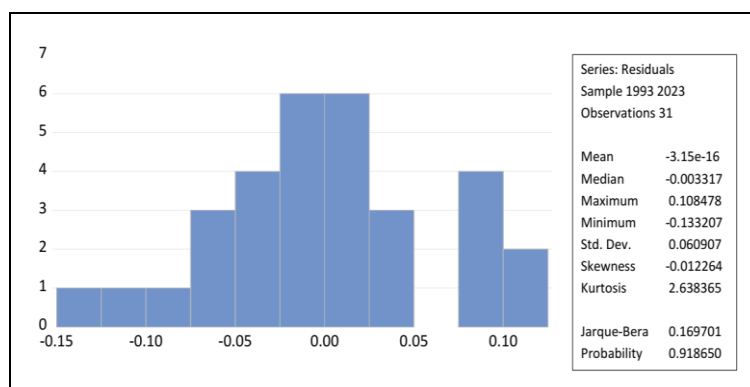
هذه الطريقة تقوم بتقدير النموذج المقترح للدراسة (ARDL) وذلك بالاعتماد على عدد التأخيرات الممكنة بالنسبة للمتغيرات المدرجة في النموذج، حيث أنه وبعد تقديرها ل 500 نموذج فقد أشارت نتائج معيار (AIC) إلى أن النموذج ARDL (3.0.0.0) هو النموذج الأمثل للدراسة، كما يبينه الملحق رقم 1.

3.2.2. اختبار سلامة النموذج:

حتى يتم قبول النموذج المقدر يتوجب القيام بجملة من الاختبارات لتحقق من خلو البواقي من المشاكل التي تحد من جودة البرنامج المقدر:

● اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل 2: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) أن قيمته الاحتمالية جاءت (0.918650) وهي أكبر من 0.05 وهو ما يدفعنا لقبول فرضه الصفري والقائل بتوزيع البواقي طبيعياً.

● اختبار الارتباط الذاتي

الجدول 4: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	
القيمة الاحتمالية	قيمة إحصائية F-statistic
0.9491	0.052415

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

تظهر نتائج الارتباط الذاتي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) إلى رفض الفرض البديل القائل بوجود ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة الإحصائية للاختبار (F-statistic) تساوي 0.9491 وهي أكبر من 0.05.

● اختبار تجانس التباين للبواقي (Heteroskedasticity)

يعتبر إختباري ARCH و Breusch-Pagan-Godfrey من أبرز الإختبارات المتعلقة بذلك وقد جاءت نتائجهما كما يلي:

الجدول 5: نتائج اختبار تجانس التباين للبواقي

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey Test	
القيمة الاحتمالية	قيمة إحصائية F-statistic
0.8953	0.362581
اختبار ARCH	
القيمة الاحتمالية	قيمة إحصائية F-statistic
0.8966	0.017190

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

تظهر النتائج الاختبارين أعلاه أن البواقي تخلو من مشاكل تجانس تباين الأخطاء، وهو ما تعكسه قيمة إحصائية (F-statistic) التي جاءت أكبر من 05% بالنسبة للاختبارين معاً.

بعد قيامنا بمختلف الاختبارات الخاصة بالبواقي، فقد تم قبول نتائجها من الناحية الإحصائية، وبالتالي فإنه يتم قبول النموذج وذلك لسلامة البواقي من جميع المشاكل التي قد تؤثر على تقديره.

3. اختبار وجود علاقة تكامل مشترك

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع للدراسة والمتغيرات المفسرة له، من عدمها في النموذج المقدر، فقد تم باستخدام اختبار الحدود ولك استنادا لما يقتضيه استخدام نماذج (ARDL) والذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 6: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

الاختبار الاحصائي	القيمة الاحصائية	مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأدنى I(1)
F-statistic	9.527507	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإختبار F-statistic (9.527507) أكبر من القيمة الحرجة للحددين (0) و (1) وهذا عند مستوى معنوية 01 %، وعليه فإنه توجد علاقة توازنية طويلة الأمد تربط المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) بالمتغيرات المفسرة له في الجزائر خلال فترة 1990-2023.

4. تقدير المعلمات وتحليل النتائج

بعد الفروغ من مرحلة تقدير النموذج وكذا التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك، في هذا القسم ستقوم باستخراج معلمات الأجلين القصير والطويل التي تم تقديرها، بالإضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ.

1.4. تقدير معلمات الأجل الطويل

الجدول 7: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغيرات	معلمات الأجل الطويل	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	مستوى المعنوية
LG_DE	0.968583	5.409561	0.0000	01%
LG_DF	0.342902	2.527813	0.0185	05%
LFCF_CON	-0.889964	-1.965215	0.0611	10%
C	6.475534	3.363020	0.0026	01%
$EC = L \text{ PIB} - (0.9686 * LG_DE + 0.3429 * LG_DF - 0.8900 * LFCF_CON + 6.4755)$				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن زيادة نفقات التجهيز بوحدة واحدة يترتب عنها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي 0.97 وحدة، في حين تؤدي الزيادة نفقات التشغيل بوحدة واحدة الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.34 ، أما زيادة قيمة اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة تدفع الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض ب 0.89 ، وقد جاءت كل المعلمات المقدرة دالة إحصائيا ما عدى معلمة اجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد جاءت غير دالة إحصائيا، وعليه فإن المتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الدراسة تؤثر على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

2.4. تقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

الجدول 8: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

المتغيرات	معلمات الأجل القصير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	مستوى المعنوية
C	2.353387	3.439719	0.0021	01%
L PIB(-1)*	-0.363428	-3.492661	0.0019	01%
LG DE**	0.352010	2.914412	0.0076	01%
LG DF**	0.124620	2.211140	0.0368	05%
LFCF CON**	-0.323438	-1.966718	0.0609	10%
D(L PIB(-1))	-0.084513	-0.497286	0.6235	/
D(L PIB(-2))	-0.342445	-2.236499	0.0349	05%

(*) p-value incompatible with t-Bounds distribution, (**) Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

تظهر النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير لا يتأثر بالتغيرات في المتغيرات المفسرة له

الجدول 9: تقدير معلم تصحيح الخطأ

المتغيرات	معلمات الأجل القصير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	مستوى المعنوية
D(L PIB(-1))	-0.084513	-0.583954	0.5647	/
D(L PIB(-2))	-0.342445	-2.928151	0.0074	01%
CointEq(-1)*	-0.363428	-7.455007	0.0000	01%

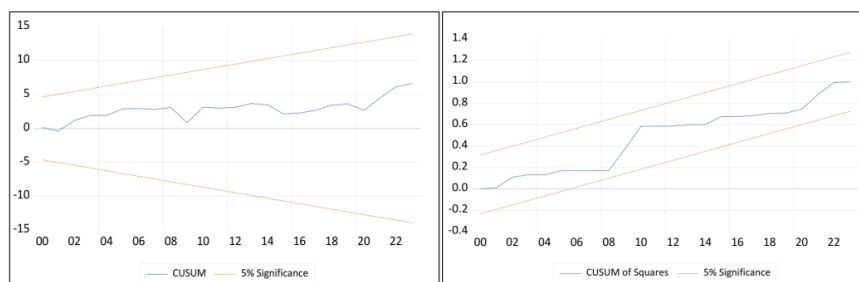
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

تظهر مخرجات الجدول في الأعلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.363428) جاءت معنوية من الناحية الإحصائية ($Prob < 0.0000$) و بإشارة سالبة، وهو ما يعني بأنه يمكن تعديل إختلالات الأجل القصير في الأجل الطويل من أجل الوصول الى الوضع التوازني وذلك خلال 36.34 % من السنة الموالية (أي خلال 04 شهر و 11 يوم تقريبا)

5. اختبار استقراريه المعلمات النموذج المقدر

من أجل اختبار سكون النموذج المقدر، فإنه لابد من التأكد أولا من خلو بيانات المعتمدة في الدراسة من التغيرات الهيكلية، بالإضافة الى استقرار معلمات الأجل القصير و انسجامها مع معلمات الأجل الطويل ، وذلك باستخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM TEXT) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF SQUARES TEXT):

الشكل 2: نتائج اختبار لكل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة ومربعات البواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12

II. الخاتمة:

أوضحت الدراسة أن الانفاق الحكومي في الجزائر، كان له أثر وإنعكاس ملحوظ على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2023، بما يبين ضرورة أهمية تسخير أدوات السياسة المالية وامكانياتها، بكفاءة عالية لتحقيق التنمية المستدامة.

III. نتائج الدراسة

بعد تطرقنا للآطار النظري والتطبيقي لمتغيري الدراسة، تم التوصل الى جملة من النتائج التي تبين وتعكس طبيعة العلاقة بينهما والتي اكدها تحليل الدراسة التطبيقية القياسية، والتي تمثلت أهمها في:

✓ جاءت معلمات الأجل الطويل بالنسبة للمتغيرات الانفاق الحكومي المفسرة و المدرجتان في النموذج دالتين إحصائيا،

✓ أسفرت نتائج اختبار الحدود "Bounds Test" عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة له المدرجة في النموذج (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) في الجزائر خلال الفترة المدروسة من 1990 إلى 2023.

✓ لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 في الأجل القصير بالتغيرات في نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

✓ توصلنا من خلال دراستنا التي اعتمدنا في شقها التطبيقي على نموذج قياسي، الى تقدير العلاقتين القصير وطويلة الأجل التي تربط بين النفقات الحكومية، بشقيها نفقات التسيير والتجهيز كمتغيرات مفسرة، والناتج المحلي الإجمالي من كمتغير تابع، حيث بعد تقدير هذا النموذج تم اخضاعه لجل الاختبارات اللازمة لتأكد من سلامته، وفي الأخير تم قبوله من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

✓ بعد القيام باختبار استقرار النموذج القياسي المقدّر توصلنا إلى أن معلمات الأجل القصير مستقرة ومنسجمة مع معلمات الأجل الطويل.

✓ بعد تقدير معامل تصحيح إضح أن قيمته سالبة ومعنوية، وهو ما يرمي إلى أن الاختلالات في الأجل القصير يمكن تعديلها في الأجل الطويل، من أجل الوصول الى الوضع التوازني وذلك خلال 04 شهر و 11 يوم تقريبا (أي خلال 36.34 % من السنة الموالية)

إختبار فرضيات الدراسة:

أفضت نتائج تقدير نموذج الدراسة وكذا تقدير معلمات الأجلين الطويل و القصير إلى ما يلي

✓ التغيرات الموجبة في الانفاق الحكومي لا ينعكس عنها تغيرات مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة خلال الأجل القصير في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يدفعنا لرفض الفرضية الأولى .

✓ جاءت المعلمات المقدرة لك من نفقات التسيير و التجهيز موجبة و معنوية احصائيا خلال الأجل الطويل، وهو ما يعكس وجود علاقة موجبة تربط الناتج المحلي الاجمالي بالتغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، وهذا ما يدفعنا للاقرار بصحة الفرضية الثانية للدراسة.

- ✓ تم التعبير عن النمو الاقتصادي في هذه الدراسة من خلال التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، والذي حسب ما توصلت اليه الدراسة فإنه يرتبط بعلاقة موجبة بالإنفاق العام، وعليه فإننا نقر بصحة الفرضية الثالثة للدراسة القائلة بوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ خلصت الدراسة إلى أن زيادة نفقات التجهيز و التسيير يترتب عنهما في الأجل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.97 و 0.34 وحدة على الترتيب، وهو ما يؤكد صحة الفرض الرابعة للدراسة.
- توصيات الدراسة: على ضوء أهم النتائج ومن أجل الرفع من فعالية الانفاق الحكومي لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي لابد من :
- ✓ ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي ، باعتبار انه غير منتج في الاجل القصير، وكذا تفعيل هيئات الرقابة الإدارية والمالية.
- ✓ لابد من تحسين كفاءة الانفاق الحكومي، وذلك بتوجيهه للقطاعات المنتجة ومحركات النمو طويل الاجل، كالصحة التعليم، البنا التحتية.....الخ.
- ✓ ينبغي على القائمين على سياسات الدولة أن يعززوا من الاستثمار في البحث والتطوير، لما له من أهمية بالغة في تحفيز الابتكار وتعزيز القدرة الإنتاجية، الامر الذي يساهم بشكل مستديم في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل .
- ✓ ضرورة التركيز على الراس المال البشري باعتباره أهم عناصر النمو الاقتصادي.

الإحالات والمراجع:

• المؤلفات:

- Kamel CHEHRIT. (1999). *L'Economie de A à Z. Alger, Algérie: collection Savoir Plus.*
- حسن مصطفى حسين. (2001). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد خصاونة. (2014). المالية العامة للنظرية والتطبيق. الاردن: دار المناهج.
- محمد عبد القادر عطية. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.
- منى يونس حسين. (2015). الاقتصاد الكلي. عمان، الاردن: ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع.

• المقالات:

- عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة. (2022, 12 31). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021). المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(2)، الصفحات ص 130-131.
- مكيد علي ومعوشي عماد، (31 جانفي، 2013). قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، المجلد 1، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، صفحة 177.
- هيبور فوزية، طالب دليلة. (1 جوان، 2023). أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من 1990 إلى 2019. مجلة دفاتر، 19(1)، الصفحات 237-248.

• الرسائل والاطروحات:

- بوحزام سيد أحمد. (2017-2018). النمو المجاني للفقراء في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2016. جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 11.
- حمداني محي الدين. (2008-2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- شهبناز بدراوي. (2014-2015). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان. ص 49.
- صارة زعيتري. (2019-2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015. جامعة زيان عاشور، الجلفة،، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر. ص 71-74.

- عيبر شعبان عبده عبد الحفيظ، دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد الثالث، مصر، أبريل 2023، ص 116-117.
- مكي عمارية. (2018-2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 - 2017، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، الجزائر، ص 81-82.
- هيفاء غانية. (2020-2019). الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: اختبار قانون فاعنر في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2017)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، ص 4-7.

Books:

- Chehrit, Kamel (1999). The economy from A to Z. Published by Savoir Plus Series in Algiers, Algeria.
- Public Finance, Hassan Mostafa Hussein, University Publications Office, Algiers, 2001.
- Khassawneh, Muhammad (2014). Theory and Practice in Public Finance. Dar Al-Manahij Publishing, Jordan.
- Atiya, Mohamed Abdelkader (2003). Current Development Trends. Egypt's University Publishing House in Alexandria.
- Hussein, Muna Younes (2015). Amjad Publishing & Distribution, Amman, Jordan, First Edition, Macroeconomics.

Journal Articles:

- Bourehla Zahra and Othman Abdelatif. (December 31, 2022). Algeria's Economic Growth and Government Spending (1997–2021). pp. 130–131 in Algerian Journal of Public Finance, Vol. 12.(2)
- Maouchi Imad and Mekid Ali. (January 31, 2013). An examination of Algeria's primary drivers of economic growth is conducted in order to evaluate the impact of final government consumption expenditure on national output. Kasdi Merbah University in Ouargla, Journal of Economic Sciences and Management, Vol. 1, Issue 13, p. 177.
- Taleb Dalila and Heibour Fawzia. (June 1, 2023). An Econometric Analysis of Algeria's Economic Policy's Effect on Economic Growth, 1990–2019. Journal of Dafater, Volume 19(1), pages 237–248

Theses and dissertations:

- Ahmed Bouhazem Sayed. (2017–2018). An Econometric Analysis of Algeria's Pro-Poor Growth from 1970 to 2016. Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Abou Bekr Belkaid-Tlemcen, Algeria, p. 11.
- Mouhieddine, Hamdani. 2008–2009. The Boundaries of Sustainable Development in Addressing Present and Upcoming Issues. Algeria's University of Algiers 3's Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences.
- Badraoui Shahinaz. (2014–2015). A panel data study on how exchange rate regimes affect economic growth in developing nations. University of Abou Bekr Belkaid, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Tlemcen, Algeria, p. 49.
- Zaitri, Sara (2019–2020). Algeria's Economic Growth and Foreign Direct Investment: An Econometric and Analytical Comparison with Selected Arab Countries (1980–2015). Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Ziane Achour - Djelfa, Algeria, pp. 71–74.
- Abeer Shaaban Abdo Abdel Hafeez, A Study of the Impact of Public Expenditure on Economic Growth in Developing Countries, Alexandria University Journal of Administrative Sciences, Volume 6, Number 3, Egypt, April 2023, pp. 116-117.
- Amariya Mekki. 2017–2018. An Econometric Analysis of Algeria's Economic Growth in Relation to Government Spending, 1986–2017. Department of Economic Analysis and Quantitative Techniques, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Abdelhamid Ibn Badis – Mostaganem, Algeria, pp. 81–82.
- Ghaniya Haifa. (2019–2020). Wagner's Law and Government Spending and Economic Growth: An Analysis of Algeria (1980–2017). El Oued, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economics, University of Martyr Hamma Lakhdar, Algeria, pp. 4–7

الملحق رقم 1: النموذج المقدّر للدراسة

Dependent Variable: L_PIB Method: ARDL Date: 06/19/25 Time: 22:43 Sample (adjusted): 1993 2023 Included observations: 31 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LG_DE LG_DF LFCF_CON Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
L_PIB(-1)	0.552060	0.223285	2.472447	0.0209
L_PIB(-2)	-0.257932	0.256527	-1.005479	0.3247
L_PIB(-3)	0.342445	0.153117	2.236499	0.0349
LG_DE	0.352010	0.120782	2.914412	0.0076
LG_DF	0.124620	0.056360	2.211140	0.0368
LFCF_CON	-0.323438	0.164455	-1.966718	0.0609
C	2.353387	0.684180	3.439719	0.0021
R-squared	0.995972	Mean dependent var	9.086046	
Adjusted R-squared	0.994965	S.D. dependent var	0.959656	
S.E. of regression	0.068096	Akaike info criterion	-2.340123	
Sum squared resid	0.111289	Schwarz criterion	-2.016319	
Log likelihood	43.27190	Hannan-Quinn criter.	-2.234571	
F-statistic	989.0254	Durbin-Watson stat	1.985959	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				